

الأمم المتحدة نشرة صحفية

لإصدار الفوري

(نيويورك، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢)

بمناسبة مرور عام كامل على القمع العنيف للاحتجاجات المناهضة للحكومة في سوريا، يصدر المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمنع الإبادة الجماعية، فرانسيس دينغ، ومستشاره الخاص المعني بمسؤولية الحماية، إدوارد لوك، البيان التالي:

إن عدوان الحكومة السورية المتزايد العنف على سكانها خلال العام الماضي قد عمق الانقسام الطائفي وقرب البلد إلى حافة الحرب الأهلية. ومن الواضح أن الحكومة قد أخفقت بشكل ظاهر في حماية السكان السوريين. فقد لجأت إلى أقصى درجات العنف، بدلا من السماح للشعب السوري بالتعبير عن آرائه بحرية وإيصال صوته بشأن مصير بلده. وقامت، باسم الحفاظ على النظام، بجلب الفوضى والدمار لأحياء بكاملها في بعض من كبريات المدن السورية.

وقد كان عدم صدور إدانة دولية موحدة وعدم اتخاذ إجراءات لحماية السكان السوريين عاملا مشجعا للحكومة على مواصلة مسلكها هذا. وتشير التقارير إلى أن الحكومة قد كثفت هجماتها في ضوء حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن، مما أدى إلى زيادة حادة في عدد الوفيات والإصابات والانتهاكات والتعذيب خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة.

وفي وجه عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ إجراءات حاسمة في حينها، لم يجد السكان السوريون مفرًا من الدفاع عن أنفسهم. ونتيجة لذلك، تشير التقارير إلى أن عدداً متزايداً من السوريين أخذ يحمل الأسلحة. كما تشير التقارير إلى أن عدداً متزايداً من الجنود اختار الانشقاق بدلا من إطاعة أوامر بارتكاب جرائم ضد المدنيين. ومع استمرار هجمات القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها على المدنيين، فإننا نخشى أن يزداد أيضا خطر ارتكاب أعمال انتقامية مدفوعة بدوافع طائفية. وللحيلولة دون مزيد من دوامات العنف، التي يمكن أن تلحق آثارا مدمرة بالبلد والمنطقة، يتعين على الحكومة أن توقف هجماتها على الشعب السوري الآن.

إن هناك أدلة قوية ومتنامية على أن سوريا تُرتكب فيها حاليا جرائم ضد الإنسانية. ونكرر تأكيد دعوتنا حكومة سوريا إلى أن تنهي فورا كل أشكال العنف ضد سكانها ودعوة

كل الأطراف، بما فيها الجهات التي ليست دولاً، إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. فالعنف ضد السكان المدنيين غير مقبول أياً كان الطرف الذي يرتكبه. وندعو المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات جماعية فورية، مستخدماً كامل نطاق الأدوات المتاحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لحماية السكان الذين يواجهون خطر التعرض لمزيد من الجرائم الوحشية في سوريا. ويجب على المجتمع الدولي أن ينفذ تعهد جميع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بحماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التحريض عليها.

للمستعلمين من وسائل الإعلام، يرجى الاتصال بـ:

المكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية

<http://www.un.org/en/preventgenocide/adviser/>

الهاتف: +١ ٩١٧-٣٦٧-٤٩٦١

المحمول: +١ ٦٤٦-٥٣٨-٣٢٨٢

البريد الإلكتروني: mrozm@un.org